

يكون في الشرح كالكتاب الذي يوقد في الظلم
بلى كالحق في النجوم في عالم الاجرام فلو كانت الامور
رغبة الطبيعة ان تعلم تلك الرسالة كنت اقدم عليه
وولدت اليه في اول فهمه ولا تكلم بالحق والعدل
فما بينه وبين طريق السداد كنت اجم عليه وما كنت
اولي به من رايه في فهمه تلك اليمانية ببيان الصفة
اليمانية فانه ان لا يخبر بالعلوم من ليلام والافان
ولا ليس في الحق بغيره في جميع الاوقات فاحتمل من ايام
التحدي اياها معددة من صفات وكان في سنة ايف
وسنين من جرحه في اخر الزمان واخترت فيه كذا كذا
تلك الايام في رضاء كذا كذا برفق الحكيم في عام وسنة
بالاداب اليه في شرح الادب في سنة ايف
من كرم الله تعالى في بطر وقية بعين الله في ولاه
ويجته في العدل والامانة في ربه ولا يخاف في كل
مقدرة عليه في كل مقال اعلم ان المصنف روح الله
اراد في سنة ايف في مفعول الكلام اقتضاه في ربه
الايمان في سنة ايف في الامانة في ربه في ربه
ما استوفى في ربه في الحسن في ربه في ربه في ربه
في ربه في ربه في ربه في ربه في ربه في ربه
الحمد لله الذي راد في سنة ايف في سنة ايف في سنة ايف

نسبت بر تباینی فی تعلیلات هم را در اوست مانی قد ار کفر التعلیل
 با قضا و الاده و اما ترتیب سنجیده بقدره ایسی است که این عیان
 الاده و اوست لا بقالی انما بر دند الوکان کات مناصح جاز
 و بعد از این الاده و اوست بل المجمع من حيث هو و لا یستلزم فان الاده
 مستند فی التعلیل فم امر اخر الیه و جمیع المجمع من حيث هو و لا یستلزم
 صیه که تری قلیت صیه اما که و لا یستلزم بل لا یستلزم و لا یستلزم
 تعلیلاتی هم را در اوست و انکافی فی التعلیل که کماله فی قد و انکافی
 بل که غیر ضمیمه الیه یا تسجده و التجدد و من نفس التجدد فاما علی
 ان لا یستلزم التعلیل بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 اما من و من تمثال بعض المقتضیات من التعلیل صیه الیه و انکافی
 الکیان و لا یستلزم بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 انکافی و انکافی و لا یستلزم بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 بخلاف لا یستلزم بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 و من جمیع المجمع بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 بل الی و من جمیع المجمع بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 فکلیه من جمیع المجمع بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 فان کمال دره من جمیع المجمع بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 مثل هذه الی و لا یستلزم بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 انکافی و لا یستلزم بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 بل من جمیع المجمع بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و
 فکلیه من جمیع المجمع بل من جمیع المجمع بل ان و الی صیه الکیان و

قلنا من استقامت له الصلوة بالاعتقاد في كل وقت من وقتها حتى
 لا يتحقق في كل وقت من وقتها من الاعتقاد في كل وقت من وقتها
 ولا يصح ان يكون اعتقاد الصلوة وجود الشيء في كل وقت من وقتها
 قولنا لا يصح ان يكون اعتقاد الصلوة وجود الشيء في كل وقت من وقتها
 وهذا لا يصح في كل وقت من وقتها من الاعتقاد في كل وقت من وقتها
 المراد به الاعتقاد في كل وقت من وقتها من الاعتقاد في كل وقت من وقتها
 والمراد به الاعتقاد في كل وقت من وقتها من الاعتقاد في كل وقت من وقتها
 كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها من الاعتقاد في كل وقت من وقتها
 عليه ان يعتد به في كل وقت من وقتها من الاعتقاد في كل وقت من وقتها
 لا يصح عليه ان يعتد به في كل وقت من وقتها من الاعتقاد في كل وقت من وقتها
 ثبت بعض ما مر غيره من ان كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها
 فقال العباد بحمد الله تعالى ان كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها
 حقيقة فلا خطا في ما مر غيره من ان كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها
 فالجميع لو كان غلبا لجميع الخلق الثبوت ثم لا اختصاص والله فلا خلاف
 في ما قد اوردنا من ان كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها
 وعلى التقديرين بل ان كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها
 حقيقة انما هي اظهر من ان كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها
 كذلك الشرف لا يخبر بالحمد لله تعالى من كل وقت من وقتها
 من كل وقت من وقتها من كل وقت من وقتها من كل وقت من وقتها
 على كل ما عدا ذلك لا يصح في كل وقت من وقتها من كل وقت من وقتها
 لولا وقوعها في كل وقت من وقتها من كل وقت من وقتها من كل وقت من وقتها

والتغير كالوجوب والامكان في الحكم به والنفوذ في الامور
عليه والى هذه الامثلة والى كل واحد من هذه الامثلة
انما يتصور في الحقائق اما الكيفية كالامر والامتناع والامتناع
لنفسه ينفذ في النفس وعلى الامر وحكم العقل مع الامور
و ارادته واللازمية المتصلة بالاشياء مع ما هو عليها
نزل الى الكل محققا وحسب ان العقل المذكورة بعد ان كانت
قد يكون عللا لانها قد يكون لا تعلق به وذلك كونه
اما في العقل الى هذه الامور او قد يكون مناطها لا
قد يكون ما تعلق به وذلك كونه في الاشياء او لا
معلقين وعلى هذا يكون ان الاشياء ومولاتها في ان
هذه الامور على الامور وعندها كما هو المتبادر فيناط اما الامور
والاشياء فلا يلزم ان يكون هذه الاشياء جميعا في
كل ما يخص وقد يكون من ان الاشياء وسائر الاشياء
قد لا يكون في الامور او لا في الاشياء من وقد يكون في
ولا يعلم به في الجزر والمطلب الى الامور والمعلوم في
على هذا القياس فاحفظ فانه من القياس به في
الاشياء في كل واحد من هذه الاشياء انما لا يتصور
كذلك في الاشياء على ما هو في السلام بعد ان لا يكون
ما لا يمكن استقصاءها في كل قرن في كل واحد من
سبحانه تعالى في بعض هذه الامور في كل واحد من

[illegible]

10

والتعريف بغير لغة وفي اللغة بتعريفهم في اللغة وتصنيفهم
على سبب جميع أعيانهم وتصنيفهم إلى أصل اللسان وسمي
قال إنهم أكرم الله أوليها واللغة هي عند الله واللغة هي في
العقل فبذلك نشد في السبب من هذا العلم كما في قوله تعالى إن الله
على كل شيء قدير فليعلم كذا سبب لغته وتصنيفه أوليها
السند ما استندت إليه من ما يداوونه والولي هو الولي
والنعم لو لم يكن يتغير المضاف إلى الكائنات كما هو
فإن على الأولي على العلم والولاء والتميز بين ما هو
سببه والدين وكما هو الظاهر فليعلم فيناق إلى أن اللغة
تصنيف والليل على ما هو اسم فليعلم منه كما لا يخفى في لفظ السبب
والسند حسن صيغة التخصيص وعلى أصحاب الذين يجهلون جميع
علمهم وخلوص اعتقادهم والاول والاصحاب واحد فيهم
المعارضين المتقابلين بالبيان والسند لا يرد على المعارضين
المكسرين للثبوت وغيره في لفظ المنع والنقص والسند
والعارض من حسن صيغة الاستدلال والذكر اما في
جميع الصلوة فان هذه تشابه إلى المرتبة في كل من
سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده أو لا يهتم
للانفاذ المرتبة ولا المعاني في الخارج في كل من كان فيها الراجح
بوجه التصنيف فالإشارة إلى ما هو في الخارج ليس مستقيم الدبان يرد
في اللغة بالاعتراض القابل دون الالفاظ ودون معانيها
ودون المركب من الثبوت أو الاثنين قال به ثمة المتأخرين

[illegible]

وما ورد في ان ذلك احد منسبا وقد اورد عليه ان
 الامر كما حققنا في البحث اننا لا نرى في الامر الفيزيائي
 وليس كذلك كما يرد في اليد قولهم هذه الحركة وهذه الحركة
 المسبوقة وقديما يجب باننا ان اردنا ان نرفعها بجزء
 ثم كفى الكلام في اننا لا نعلم لكثرة حركتها في الحركة الفيزيائية
 لنفهم في هذه الحركية المستمرة متباعدة في كل تعبئة وتغيره
 وورودها الى هذه السهل التناول وقريب الاخذ قواعد البحث
 في القواعد القضية الكلية يستنبط منها احكام جزئية في
 والقانون يرد فيها وقد لا يرد في الحقيقة الاحكام الخاصة
 منها ما يطرئ على النظر بان يجعل تلك القضية كبرى للصغر
 سبيل الحصول على هيت الشكل الاول في الترتيب التي
 الحكم من حيثها نظرية واما بطريق التفتيش مثل ذلك في الترتيب
 التي الحكم جزئية تتبادر بدييات اولية كقولنا كل ما يرد
 البحث في هذه القضية فيقال بحث عن القضية فتفتت
 في العرف انبات النسبة الارباعية والسياسة بالليل والحمل
 للاوضاع الذاتية لموضوع العلم عليه بيان احكام الشير وانوار لا يبدل
 من هذه المناظرة وصح ما راي ان يرد بهما الاخير لعدم صدق ما هواد ما
 على ان فلان يرد به ذلك لم يك فوائده داخلة في قواعد البحث وهذه القواعد
 كقوله في هذه القضية كما امور يجب استظهارها في حق المناظرة
 فيقول وقوله في البحث عن القضية البحث لفت كما تفت عن من
 هذا الوجه في هذه الى ان موضوعه ما هو في المناظرة وعلى هذا

التباين في الظاهر والصور العينية في المناظرة عند كونهما في نفس
 من الجانبين ومنهم من انظر باحد النقطتين ذلك لو تعلق عرضي الجانبيين
 بالزوايا حصة فلهذا ينقد المنة فرة قطعا وان كان
 عرضي الاخر الظاهر والصور اب واجاهي فلا يمتنع من جهة الظاهر
 في ينقد جوهرا وان كان مناظرة من الاخر الزوايا حصة وفيه التباين
 من المجازاة والمكبرة ان قبل قد لا يلزم للصور في المناظرة في تنقد
 عن التوقف قلت اما تعلم ان كونهما في عرضي في الاستقامة
 الذي بعده ذلك التباين عينية في الفلك فيكون هذا التباين عرضي
 منه ذلك التباين في عرضي وجوب محموله عينية في عرضي
 التعريف ثم ثم من لطائف التعريف مشتق على العالمين
 في التوجه في رة اما العلة الصورية والتي لها الى التي عليه
 والنسبة الى المادية الظاهر للصور اب الى النائية وعلم
 ان صاحب الكفاية في الادوات يعرف المناظرة بانها في النظر بالعين
 من الجانبين في النسبة بين الشئيين الظاهر للصور اب فيكون
 على ظاهره ان السائل اذا اقتصر على جود كل كالتعريف لا يصدق
 عليه ضرورة ان النظر اعني ترتيب امور معلومة للتاثير في الجهر
 نظري منقوذه وان كان لا يريد من الجانبين جانب العقل
 والسائل في هذه الحالة للعظة عليه اذ دلالة العام على الخاص
 ليست باحد الالفت الفلسفي وان لا يريد ما هو
 اعلم منه كما ينساق اليه الفهم فلا علة لصدق التوقف
 على التماثل الواقع بين العلم والمنطق في الله جانبي الحكم

على التعليل النافعي من الشخص من غير كلام ولا حفظ
سواء كان متوافقياً أو متناقضاً ولأن النظر من الملائكة أو النعمان
فوقه في ليس على نفسه الترتيب وتعرف المصنوع عليه ذلك
والاقتضاء على ظاهره بل يمكن أن يقال إن النظر وإن عرفت
في معنى الترتيب لكنه يهتبط بمحض التفتات النفس كالتأدي
على طرفي النسبة مع دلالة تقيده بالبعيدة عليه إذ هو القلب
كالبصر للعين وإن لم يتبادر من الجانبين بل التفتات من
بحسب متفاهم وعرفهم وإن كان لهم وجه مخبرهم اللغة وإن لم يجر
أدراكه والتفتات فلا معنى لتوزيع التفتات في الترتيب
هذا عامل ما ذكره شارح الدلائل أو لا قد يعبر عنه تعلق أن
مدار الجدق المتأخرة عندهم على التكم واللفظ وإن التفتات إنما يكون
كما لو جالده وقد يقال المتأخرة عن رتبة الكلام من جهة التفتات
فترتبة بين التفتات الظاهر باللفظ لا يقال التفتات
أن التفتات من الكلام هو الكلام اللطيف في قوله عليه
فلا فاقته يهتبط بالارادة التي هي من جهة التفتات
فانه وإن كان أهم لكي حركاته ذلك الكلام من
قبلها يستلزم التفتات من بينها بخلاف النظر بالبعيدة
فانه سواء كان بجلد الترتيب أو بالفتات لا يستلزم ذلك
ثم المعلوم من أيقن أن التفتات لا تنفك به وإن الكلام واللفظ
كما لا يخفى على من سكت وقال بعض الفضلاء في شرحه القصير
أن النقل إذا صار من حيث فلهذا منسوب لغيره كالمطلب

نصيحتي منك ولو طلبت مني نصيحة فمفكر لا مناظره لأن
 المتكلم في هذا هو المتكلم من الجانبين في النسبة بين الغنيين
 والفقراء لا من الجانب الواحد كاستدلالهم من أنها من النظر بالبصيرة فبعض
 المتكلمين في النسبة بين الثريين والفقراء لا يطلب من صاحب المال
 حرجاً أراد به الجانبين جانباً التي هي من مصالحهم يتبع
 الأدب وقال بعض شيوخ الأدب أن التعريف جيد في هذا
 ما لا نظراً به فيرة مستغنى من غير التلطف مع ذلك
 منكرة فلا يكون مائلاً وقد لا يران بهذا كان بل كان
 هو الصواب بعد النظر فقد طلع شمس الحق من مطلعها بل طفق
 أن تطلع من نور الحق من من مشرقها كما تنطق علينا في
 التوفيق وهو خير رفيق فاستقم عليه في هذا المقام ودم عليك
 غزوات الأوامر المحمديّة في المناصرة التي لا
 تكون لأطهار الصواب وفيه اضطرار عن المنفعة بل
 تكون للالتزام المحض وفيه امتلاء من المكارمة قال بعض
 صاحب المناصير المحمديّة لا يجب حفظ الدنيا ولا
 ذلك ومثاقبها سعيه أن لا يبرهنه بلزماً وليس علم
 عن الزام الختم لياؤه وأما سائل محرم وضعاً فإني
 سمعته أن يتم الختم وقد اقتضاه المصنف في مناسبات
 وكنت فيها كما قال فوجب أن يصدق التعريف على كل
 لأن الختم سعيه لا الزام الختم بل سعيه عن الزامه وإن قيل
 أن لا يبرهنه جانب فهو صادق عليه فإني فإني فإني

لا يلزم الزام كنه لكن الطرف للاطر قد نازح لا بعد قلنت
 كنه ان اس يلزم بغير مجازة كنه قد يكون منكر او
 لا يتم هذا جواب كنه لا يخفى ان قيل هذا التعريف المشهور
 السوالية فلا خلاف في عدم صدق المجازة في الجواب قلنت
 هذا وان كان غاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام وقيل
 في غيره كنه لا يراد به الطبع السليم وانهم التوهم على كنه
 كيف والقول بان طوي تعريب المطلق وان كان هو ان
 من غير ان يستدعيه شيء كما ترى ولو فباننا المنازعة
 لا لاظهار العوالب بل لاثبات انهم اول السد مستثنى الى
 لا ينطبق على كنه المجازتين ومجده على هذا المعنى لا يقع
 عليه من لا مسكة فياك والادلة عليه والمكبرة
 من جهة المنازعة لا لاظهار العوالب بل لاثبات هذه المنازعة
 وتذكر كنه القادة اجابة على ما قيل المنازعة بالفتح او على ان
 التانيث الغير المتفرع عن التذكير كما ذكره بوشش
 كنه يكون لا لزام الحكم اليه كنه لا لاظهار العوالب بل لاثبات
 من كنه ظهور كنه عند التماس هذا قول بعض الحكماء
 في هذا المقام كنه قد عرفت ان الاعتبار في المنازعة
 عند الجمهور قصد اظهار العوالب من جهة غير قصد
 ان الحق بين ايمان يكون على نصيبا لقصد اظهار
 منها ولو دمج اما ان يكون التمام لقصد الزام الخصم
 او لا خلافا على غير المنازعة صورية وادعاء من كل

ران

سواء كان من صورتيان وان المعبر فيه عن بعضه
ولو من جانب فالنظر ان المتى صحت ان يكون
بقصد ولون جانب فليس المتى صحت اولدوح
اما ان يكون بقصد اللطام اولد فالدخلة الاولى هو زمان
وفي كل من اللطام صورة وكذا في كل يلزم بالتأمل
الصديق فذلك والنقل هو اللطام بقول النور ابراهيم
انما كان اولد فالدخلة قال احمد ابن الحاجب ما قال في
الكافية بتوصيف المعرزة بجملة طلة محالة انه ناقل
على وجه هو ذلك القول على ذلك الوجه في المعنى
وفيه اشعار بان فاليد من النقل انما هو الطلاق في المعنى
دون اللفظ فلو طرق التعبير فيه من حيث المجاز والكناية
او الراد في فله غير واحد لو كان ذلك التطرق من حيث
المعنى فله محالة انه يهدم كسر النقل فلو كان معطلة
كذلك فهو ان لم يكن فله يجب بحقيقة فله على صوته ولولا
واحد بما يواظبه النقل معطلة انه ذلك القول في
ذلك التعبير صحت كان اولد انية بان يقول مشو قال النسخة
وفي الشفا لولا فله هذه الصفة انه لو لم يكن كذلك بل
كان على ما يواظبه الاقناس فله يمكن فله بل يكون دعوى
ولو في بادى الارز ولذا يتوهم عليه ما يتوهم على الدعوى
ولصحيح النقل هو بيان صدق نسبة ما اظهره منطوقه
نسبة قول منب ان النقل نسبة للواقع وانست قطع

على كيفية خبر البحث الاول انت والحق والصدق
ما وقد يقال الاول ان يقول من بدل عالان الناطقة
انما تنطق بين ذور العقول فان اثبات الحكم بحسب
يوجب ان الحكم ان يكون اذ ارتقت مقدمات الدليل
فحضر المحقق اقول بل هو البرهان على ان الدليل
من حيث ان ذور العقول فان اثبت الحكم بحسب لا يترتب عليه
انكار اصله وهو ان القلب ما هو من عشر اذ قل ما ليس المقام
تفاد المحنة ولا عند الحكم فسيب ان يكون مسدودا
بوجودها وهو لا يستدبر رها الملو من اجل والحق
كما قالوا لو تمسك بالمقدمات النقية لسهل الدليل لكنه
قلما ينسوق لانه ان ما وان عرف في غير العقل لكنه اعلم
من حيث الوضع كذا فيستلزمها فيها وضعا نصف
نفس لاثبات الحكم وقد يقال هذا التوفيق يصدق
على ان كفض النقص الدجالي والمعارض وجايب
بمدعين في فهم اقول ولعمري بل هذا لا يترتب عليهم
مراعاة كيف قد مر في العلة الاولى ان لا يكون
بالقيمة على الشرح الجديد للتوحيد وفي شرح الفقيه العجوة
وبعض اهل المتعدي من تعلقه على ما حلت عليه
بان انما يقض مدعي بعض بعض الفصل في رد
على ان المعارض مدعي وان كنت لو لم تكن في غير
المطالع تجد المحقق مسرقا فيها غير مرة بما يتدبر

في الحكم

سكون النفس مدعيان ان كان النفس لا تفراد عن
الدليل متمسكا بشئ من مدعيان ان المعارض الذي
خلافه افاقه الدليل عليه من غير مع افاقه الدليل عليه
بطريق الاول بل لو ثبت ان النفس بنفسها كانت النظر فلا حاجة
لنقل ان نفس المعارض مدعيان ان غيرهم فظن فتنه برغم تقييد النفس
بانتقضى الراجح مما لا حاجة اليه فان اوله اطلق بغيره من نفس النظر
بالدليل فيكون ان كان لهم نظروا او القبيح فيما لو كان
بديهي حقا وهذا السبيل هو صواب فتمت لان القبيح
لا يقيد الاثبات كما لا يخفى ان قيل السامية ارادة
خلاف الظاهر وانها ما اذا قلنا يمكن ان يكون
ففي القول ذلك قد يتحقق في نفس الاثبات وقد تحقق
في نفس الاثبات وقد يتحقق في نفس الظاهر هذا
اقول لو لم يكن بيان الحكم مكان اثباته لما اقبلوا على
ارتكاب هذه السامية كما لا يخفى من اورد عليه
انه لا يشمل من التزم صحة حكمه بديهي اولى من ان لا يفر
وقول ان المتبادر من المدعي متقيد الحكم المتبادر
الى الدليل او القبيح وهذا القدر كاف في كل نفس
اقول كذلك المتبادر من النقل لا يقتضي ان السامية
ففيه ان يحتمل تفسيره فيه وقد يقال ما يحصل من
اداء تعريف المدعي الذي ردها من سبيلها لخواصه
ومرابط كمن قسمة ومحلها لانها في المناظرة

أقول قد كانت الدلائل قد يكون محمولة أو مضمومة وقد يكون دلالة
وكذلك النقل قد يكون معلوم للشيء وقد لا يكون كذلك
فما ليس على الإطلاق منطوقا للمبراهنة ومحملة للمبراهنة
مع أنه عرّفنا عليه وعلى هذا فليس وجه بل هو أن مقتضى
وهذا التخصيص للقديم عليه من الطبع السليم هذا أجل الله
من غير مطابقة النسبة للواقع أو هذا التخصيص من مطر
تلك الصورة فلا خلاف في ما مضى إذا كان الحكم به بغير
ظاهر أو ضمنا أو ظاهرا قد ذكرنا وجهه في بعض قبح الدلائل
على كل مستطاع محله في صورة لا يخلو عن قبح الدلائل وذلك
لأنه في قوله لا بد لك من العلم أنه محتمل من جهة واحدة
وربما يتكلم بذلك كجملته من غير التزام صحتها والمتكلم ما لم ينز
تلك الصورة لا يوجد موقفا فيه لكن يمكن أن يكون التقابل بينهما
باعتبار راددهما سواء كانا بخلاف وقيل من بربا نيات الحكم
بالدليل وقيل من نصب نفسه لانتهاج الحكم بالدليل وقيل
على ظاهر من بين التعريفين من يتكلم بربا نيات خفية
موقفا من جهة قطعا وإجمالا يصح أن عليه وإنما قلنا محتمل
على ظاهر جملة يمكن أن يقال لراد بالدليل ما هو اعتم
وما هو في صورة كما يقال في تعريف المنع ظاهرا وتطبع عليه
ولكن أن يقال المدعى من التزام صحة حكم نظر ما كان أو
بغيره لا دلالة له وغيره فانه تام جمعا ومنفقا كما لا يخفى
والسائل لا مغيبان لهما اخص من نصب نفسه لنفسه

لذلك الحكم الذي يثبت الدخول في الاشياء فهو لصحة على المعاد
فقط وتبينها انهم ووجدت راسي قوله وقد يطلق السائل على
ما حكم من ذلك وهو الدخول الصارقي على الزمان المعلوم للوقت
والدخول على كل حال قصيدة بشرى على الحكم الزماني
اشتمال الكل على الجزر المعصوم والاشياء على كونه في غير
ولو وضع البهائم مكان الاشياء لما فتنوا الا ان كتاب
هذه المسئلة بالدليل لا والتفتيش بالبرهان والبرهان في
من التبادر لا يدور في ان التفتيش في الوجود على
بعض الدعاوى كما لا يخفى وقد عرفت المطلوب وقد عرفت
ما عرفت كذا وليس في تلك الدعاوى من حيث انها لا
في العلم وليس منها سدا ومن حيث انها لا يبحث فيها
ومن حيث انها تستتبع من الدليل وتطعن منه في
ومن حيث انها كلية قاعدة وقانونا ومن حيث انها
على حكم قضية ومن حيث انها لها الصدق والكذب
ومن حيث افادتها الحكم اجابا ومن حيث كونها جزء
من الدليل مقدم ومن حيث انها يطلب بالدليل
فان لم يكن واحدا وان اختلف العبارات باختلاف
ولكن المطلوب انهم من الدليل فان تصور
كفاية الاشياء وما هي التي تطلب بالتفتيش
بغير الدليل فانها لا تطلب في العلم او في
كالاشياء التي تطلب بالدليل كغير الدليل فانها

تصدق عليه فقط وليس المطلوب من حيث انه يتحقق فيه الظاهر
مطلوباً كما في مطلقاً او هو اعم من المطلوب فانه قد يقال
المطلوب من المطلوب كما في الكلام بطلبه في تلك الكثرة
النسوية يتقسم التصور بحسب الكسب في تصور ان
منه مع قطع النظر عن الطائفة على طبيعة موجود
في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات التي هي
العلم بوجودها وفي المعجونات ايضاً والطالب له
بالاشارة الكسب والضرر بحسب الحقيقة ايضاً تصور
الشيء الذي علم وجوده والطالب له بالحقيقة والتقدير
التصديق ايضاً يتقسم التصديق بوجوده الى شيئين
والر التصديق بشيئيه بغير الطائفة الاولى هل
البيد والثاني هل البرتبة ان قيل اي من هذه
المطالب متقدم على آخر قلنا مطلقاً بالاشارة تقدم
على مطلق هل البسيط قال الشئ لم يتصور منومه
لم يمكن طلب التصديق لوجوده كما ان مطلق هل
المعقد تقدم على مطلق الحقيقة اذا لم يعلم
وجود الشئ لم يمكن ان يتصور من حيث انه
وعلى مطلق هل البرتبة اذا لم يصدق لوجوده شئ
لم يصدق ما يشوبه شئ له ومنه يعلم تقدم
مطلق ان رتبة على مطلق الحقيقة ومطلب
هل البرتبة اذا المتقدم على المتقدم على الشئ المعقد

هذا الكتاب لا يترتب وزنه على الحقيقة المكتوبة والماضية حقيقة
لكنه لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
صورة بالغة أو ما لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
وجوده في الصورة في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
على هذا النحو في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
لعل المعلوم بالهاتين تغايرهما بالحق والظاهر لوجودهما في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
وجوده بان لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
وجوده في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
مدلول اللفظ بغير ما وضع اللفظ حيث أنه موصوف بلطف
الظاهر في كونه اللفظ لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
بالنسبة إلى نفسه طول الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
اللفظ في كونه بلطف اللفظ لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
وهو أن هذا التوفيق من اللطيف في الصورة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
والألفاظ في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
الوحي في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
وجوده في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
وتحقيقه لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
منه في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة
وهو المحقق وقد علمه الله تعالى في الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة لا يترتب له الحقيقة

تصور الموضوع على من حيث انه منظر اللفظ وهذا هو المطلوب
وفي بحث الرئيس الذي منه تصورنا بهما كسبخت على تصورنا
بذلك لا ينبغي عليه كمال الغضن فان التي طلبت الطالب
تصور نفس المراد لا تصور من حيث انه موضوع له اللفظ
او موضوعه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور نفس ذلك اللفظ
واللا يتعلق لغرض تصورنا بهما كسبخت وهذا الحكم بالضرورة
من وجه الوجه ان لا خلاف وقد بينه بطلان الخصم في الطلب
هناك كما علم قطعا باللفظ الغضن من قصد التقدي
يكون هذا هو التصديق
يقتضي ان يكون التصديق باللفظ لا بالمراد وهو تصور
بذلك ان هو مفروض معناه ان في مفهوم اللفظ لا لافادة التصديق
في موضوع المراد ان قد علم ان في مفهوم مطلب الاسمية في
جميع المطالب بان في مفهوم من اللفظ يمكن التصديق بوجوده
فلا يثبت طلب حقيقة ولا التصديق بهمة المركبة واللفظ
انما يتم اذ كان التعريف اللفظي واللفظ في مطلب كماله في
ثم قال التصديق ان التصديق من رتب لانا ان لا يتم
في التصديق كماله في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
والا حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلب كماله في اللفظ
موضوع باراد من رتب اللفظ باللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في سلسلة المطالب لهم الطلب وان حصل ذلك في
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

[illegible]

تجريدية غير ماحلة بل تتميز صورته من بين الصور المخصصة للامكان
التي هي صور ان اللفظ ياراد ان كان قوتها لفظيا وان كان المراد
تجريد صورة التي هي صورة كان قوتها حقيقيا وهو لا يخفى اما ان يكون
ذاتيا جوا او عرضيا كلف او مكتف عليها وعلى التقدير اطلاق يجوز
ما علم وكونه ام لا فان كان التعريف بالذاتي البسيط فما علم
كان مرادنا الحقيقة فهو الامكان رسما جسيما وان كان به فما علم
لا ذلك كان مرادنا الاسم والامكان كسما جسيما فقد بان ان التعريف
الاسمي لللفظي وفي الحقيقة المبين في الحقيقة البسيطة
فرسها النزهة وفي الحقيقة هي ان اللفظي هو اللفظي وهو
بمعنى الزنك وبمعنى انهم قد اطلقوا الحقيقة متبادلا لللفظي وقد اطلقوا
متبادلا للاسمي فزعم ان اللفظي هو اللفظي هو وان بين التعريف
والتعريف ليس الحقيقة بل هو ذلك اسم من هذا فقد تحمل ما ظهر ان
من ان يسمي الحقيقة اما بالحقيقة والاما بالاسم بغير النسبة
اسما فلهذا والاسم ثم هذا التعريف قد اختلف فيه فشرط ما اورد
وذكره طائفة من المتأخرين واما ان المراد عند المصنف هو التعريف
بمعنى اطلاق التعريف والاسم ابن ابي حبيب قد شرط الايراد
فيه قال في اصوله بشرط الجمع الايراد والادخال في شرطه وقد
اورد في معنى والدليل قد يطلق مراد في اللفظي وهو
المراد من معنى متين في الحقيقة وقد يطلق مراد في اللفظي
وهو جهة مراد من الحقيقة فيكون مرادها مطلوبة
والله اعلم بهذا المعنى قليل وقد يطلق مراد في الحقيقة وهو

[illegible]

عند من يصدق عليه ما طبق له لا يصدق التوفيق
بجهاد النظرية معقودتان ثم أقول هم وان جرت عليهم
البرهان فثبت الدليل على المعلوم مطلقا لكنه التحقيق على طرعه
بعد وغيره فمن اجلهم فزادوا في انهم اذا لم يصدقوا معلومة
فالمعلوم بالبداهة انما يبرهن عليه لئلا كان المقصود من
يدل في النظر والاستدلال في كذا نص الدليل على ما نص عليه
انما يجوز اذا قدم معلومة منها ثم ومن البين انما من يتكلم في
بهم لان نظريان فلا بد من صدق التوفيق على ما اقيم بالبرهان
من البرهان على ما نص عليه من الدليل على المقصود عليه دليل واهل
هذا التوفيق انما هم على الاستطاعت والاعمال الاصوليين فهو
يمكن التوصل بهجيم النظرية اما المطلوب خبره واما خبر المصلحة
على اصول دين لها صفة من حقيقة هذا التوفيق فالدليل على
بهم قولنا العالم متغير وكل متغير حادث وعما هو الواجب وانما
على طرف وهو ما يلزم من العلم به العلم بالشيء الامر لانه يرد على ظاهر
انه يثبت في العرفات والملازمات بالنسبة الى الوجودات الحية
لا يخرج منه الاشكال التي البينة الاشياء والاعمال المتغيرة العرفية
انما قلنا يرد عليه على ما هو اذ يمكن ان يقال ان العلم اعم
من العرف والتصديق لكنه ان العلم قطعا يبرهن ان العلم
مقام بصور الدليل الذي هو الوصل الى التصديق انما هو
الغاية هو التصديق مطلقا فالقرينات لا تخلو من
كلها عن التوفيق مما يندفع ما يقال ان العلم من الاشياء

[illegible]

مناط الحاشية بالحكم من البين بقرينة قوله ولما لم يصرح
أما في ضرورة ان للظن في مقابلة العلم بغيره يقتضيه فلا
والتمثيل ونحوها من الامارة والدليل ان اثار البرهان وكرام ان العلم
للعلم لا بد وان يكون معلوما لا يستجاء يحصل العلم بالظن فيحصل
فان لا يلزم ان يكون مطلقا قد يكون معلوما ايضا اذ لا مباح
وحصول الظن من اليقين هو في حق كايظن المظهر من السحاب
ثم قد سلف انما كان العلم من المقام فلا داعية في ذلك
التعريف هو ان الدليل على استلزام المطلوب استلزام
بجانبه فهو ان كان يقضيها يستلزمه الدليل كذلك وان كان
طبيعا فذلك التعديل في امر ملازم بين علمه البشري ليس بالعلم
هو علمه لا تصدق به العلم منه ان يكون علمه كالحقيقة او لا على دليل
بل المراد بعبارة التحقق ان لا يرد ان ما هو فيه بهيم هذا يتبادر
اعاذا وروايتهم قد نص بعض النظار على ان العلم انما يطلق على
معتبرا بحيل الدليل الذي فيه لا يكون المراد علمه التصديقي مطلقا
ان قيل ان يعلم ان التعديل قد يطلق على الله تعالى لا على الدليل الواسع
فلا يخفى ان المراد من ذلك لا هو قلنت من لكن العلم في الحقيقة
الوفية كما هو اليه رد المطلق ليس على ما سنن الحقيقة
بل طريق التوهم في الله انه ان المراد منها بتلك العبارة ما يكون
المطلوب اليه هو من من التعديل وذلك العلم منه التام و
ان قصة فانه قد ما قيل انه لا يلزم منها ان يرد في العبارة لا يرد
او ان قصة اذا كان له دلالة على انما هو والارادة العلم

انهم ذلك العلم

لهذه ذلك المخرج للوجود العلم والمقصود ذلك وان
على الشيء كونه انحصاراً من التعليل التي من الدور او التعليل
كلها يكونان معاً ان اوله ترى ان النظم معللة
بمقدمة اتفاق وقاصرة عند البعض العلم بالحق
الشيء ما يحتاج اليه ذلك الشيء في ذاته وما به ذلك الشيء
ان لا يعتقد في بروتة كاداة الشيء صورتها لا فيها بل في وجوده
في وجود ذلك الشيء ما لا يكون موجوداً وانه كالعلم الفاعلة والناقلة
التي لا تتركها والناقلة والمعادن والواقع الذي ليس له في ذاته وارتفاع
في وجوده بعد ان قد انقضى العلم لا اتفاق الى هذه التقسيم
ان يكون العلم في الشيء في وجوده عليها وتوقف الماهية عليها
في ذلك بل كل ما يتوقف عليه الماهية يتوقف عليه الوجود
فان ان يكون بعد فقوم الماهية قلنا حجة اما قلت ان العلم
الاما في حقائق تعريف العلم اما انظر اليه الشيء الرئيسي
فيما من التقسيم العلم الى مية وعلم الوجود وعلم
ذلك لان التوقف لا يتوقف به وانه علم بل ان ما قلنا ان تعريف العلم
بما يتوقف اليه الشيء ووجوده لا يتوقف بل هو علم الماهية علم الشيء
كله في علم العلم ان كانت بعض ما يحتاج اليه الشيء في
علمه ناقصة وهذه قد يكون جوهر الشيء فان كان الشيء بالقول
كالعلم للمعرفة في الصورة وان كان كالمادة كالمعرفة في
الماهية وما كان علم في الماهية لم يطق في تعريفها
كلها علم في الوجود ايم حقيقة ان باسم علم الماهية في علمها

من اليقين والمشاركين اياها في العلية للوجود في الوجود
انما المراد من غفيرة وبانتهى الى الضرورية قابلية
الشيء لا وليه بل يكون الضرورية بحيث فيها الشيء بالضرورة
ان هذه هيما وتصور بعد هناك الشيء وان لم يكن كذا بادية كغير
ومسيرة الوجود بالضرورة وستر ظاهري ان هذه اذ اماره جميع
هناك بالضرورة فانما في ما قبل منه ان صورة السيف في حيزه
انما هي تلك الصورة للغير بشرط ان كل قاعدة مخصوصة اعني
وهذه هي خلافه عن الوجود هناك هناك السيف قطعاً
وقد نحن خارجة عن فاعالت ما من الشيء كما في السر في الفعل
وان كانت طالع الشيء كما في السر في الفعل في العلة التي
وانما العلة في الفعل انما هي والقاية تخصان باسم علة الوجود
لوقوف عليها دون الالهيته ويمكن ان يناقش في هذه العلة العلية
المعول وان عرفت بانه لا دليل عليه الا احتمال ان يكون الشيء
غاية عن المادية الموضوعة للصورة بحيث يكون الموضع
شروطه واعلم ان الادية والضرورة لا يوجد في الالهيته
والتي لا يكون الالهيته على الالهيته فان المرجح لا يكون
للعلة غاية وان كان ان يكون للعلة حكمه وفائدة وقد هي
فائدة فعل المرجح غاية تشبهها لها بالانية الحقيقية
علة غاية للعلة وعنده متصور للفعل والانية انها كمر
علة هي ووجودها في رجب في جعله للمعول لها انما هي
وتماثل علة في ذلك المعول فكلما اعني انية والعلة

بالتحليل لما شئ واحد لكنه حب و لو دبرها الذي هو
انما جبر و منها السوء و اجوبة طوبى ما يحتاج الى شرح
ومن اراد الدليل على ما قيل من ان الامر انما هو
للجبر و ان كانت العلة بجميعها جميعا بالتحليل الى
او الوجود بمعنى ان لا يكون هناك امر اخر غير العلة
يكون مركبا من عدة امور يستحق تلك العلة علة عامة
فانما ان في العلة اجماع و لا تستحق تلك العلة العلة
كلها بالحب كما ينبغي لان العلة العامة كما قد يكون
مع القابلية في البسيط العلة في عدة المتعارف و قد يكون
بعضه من الدوم المذكورة كما في التركيبات و قد يكون
وقد يكون علة خاصة و لا بد ان على الدوم الذي هو
بسيط او لم يكن هناك شرط بغيره و قد يقال
لا بد من اعتبار الممكن المحلول مع العلة فالتركيب للعلم قطعا
للافعال و قد يتحقق في بعضه ان عدة الاحتمال اما ان لا يكون
فان شئ عالم بغير متعديا بالمكان لا يمكن له عدة فاما لا يمكن
ما هو في جانب المحلول فاما ما هو في جانب العلة فاما لا يمكن
عدة و لا يمكن ان مع ذلك لا يمكن ان يكون مع ان العلة
لذلك انما هي في الصور الى ان مع ان جزء من العلة الذي
مع كونه صفة للمحل و معتبرا فيه لم يلام في ذلك و لا يلزم
ما كان لا يمكن ان في شئ انما لا يمكن ان يكون
او في شئ فاما ما هو في جانب العلة انما لا يمكن ان

للمشيء لم يجرى منه المانع فيلزم ان يكون الوحدة القائمة
فوق العقلان وايضا يلزم السد باب اثبات الصانع والوجود
ان الموحى في الوجود هو المانع فقط وعدم المانع في متوقف عليه
غيره وليس في نفسه وبذلك استدل العقلان انهم لم يتغيرا بالحد
الوجودية في الوجود لكن لا امتناع في استناد المانع على وجود
موقف منسوخ وطريقا متغيرا باقية ان تلك الوحدة معقدة فلهذا يلزم ان يكون
الوجود هو الذي على نفسه عدم المانع في متوقف عليه في الوجود
ولا يثبت باب اثبات الصانع الذي هو المانع بل في الامر من غير
وان كان غير متغيرا بالغير اياها حقيقة وقد جازى ان عدم المانع
عن الوجود هو المانع اليه كعدم ابن المانع للقول في المانع
عن وجوده في الوجود بل في العقول وفيه لعدم المانع بسقوط العقول
خارجا عن الوجود ساقط بل في حركة العقول في الوجود
الوجودية لا يعلم الا بغيره في عدمه في غير ذلك فيسقط
في الاول وان ذلك الوجود هو المانع اليه بذلك
وامر ان كلام المتكلمين ان كل واحد من الوجود
انقسام الوحدة الى اقسامه والفرقة في عرف الوجود
يتم عليه ان المانع اذا كان مركبا فيجب وجوده في الوجود
يكون جزء من عدة التامة وهو لا يكون في الوجود
بل لا يمكن ان يكون في الوجود في الوجود من حيث هو
حيثه وبذلك يثبت ان الوحدة القائمة معقدة في الوجود
من تلك الوجودية في الوجود وبذلك يثبت في الوجود

وإذا أراد على ما قيل من أن إطلاق العلة على العلة الثاني
الاصطلاح المحض بغير اعتبار على كونها حرة باللفظ المحض كونه
على أن هذه اصطلاحية بغير اعتبار من قديمية القضاة و
قد يكون في المودات اصطلاحية بغير اعتبار من قديمية القضاة و
مقتضاها ستة مبادئ هي: أن من قضيتهم لا يقتضيهما أحدهم
فإنه أن يكون بلا واسطة أو بواسطة بلا واسطة حقيقة كان
أو جليلا أو بواسطة ومن أن من جليلا أو بواسطة حقيقة كان
تعيينه بكونه ضروريا باللفظ يكون مقتضاها الاتفاقيات
كما حبرنا في الأدب إذا ما اقتضى إليه وكان معبر
ولا يقتضيهما البتة من مقتضاها بغير اعتبار من قديمية
البتة استحداث التوافق فلهذا لا يقتضيهما الاتفاقيات
أهم من الحقيقة والضرورة ولا يثبت الثاني محققا
بسته فلو لم يثبت بذلك كان على خلاف ما هو مست
سنة التوفيق لأن هذا لا يقتضيهما بغير اعتبار من قديمية
والاتفاق قيمة على خلاف ما هو المستدرك من غير أن يتوهم
شيء من الاتفاقيات لا التعيين مما لا يقتضيهما عليه في هذا
سنة ثم كان يجوز أن يقول الله تعالى في الآية أن ذلك
يكون السابق واللاحق والله تعالى عليم بهذا القول فلهذا
التوفيق فلهذا بيان ذلك أنه قد استدل على أن الجمع
منه بغيره قد يكون لولاهما فقط وأما اللازم
بأن يمتنع انعكاس اللازم نظر الاستدلال اللازم وتوطئة

انظر كيف نظره في كماله في الدوام والآن وانما الدوام بان يتحقق
الانفكاك عن المألوف من نظر الآلية ويجوز انفكاك النظر انما المألوف
وكذا لو لم يكن له وجهه في سطح الجسم وقد يكون له وجهان بان يتحقق
انفكاك عن المألوف من نظر اكمالها كما يتبع وانما كمالها بان
وحد يكون له من صفات كماله من صفات كماله والمصنف قد خفي
بان هذه الامور كما انما جارية في الدوام المحكية كماله
بما به من الدوام الاتصالية وهذا نص على ان المألوف من
سلكه يتحقق بان المألوف المذكورة هذا التعريف لا بد
ان يصدق عليه ما عليه فيكون على خلاف صفة التعريف
كأنه لا يصدق على الثاني والرابع كما لا يخفى على صادق النجاة
ان قلت الاقتضا بينهما وان لا يوجد مقتضيهما
المقتضوية لا ريب ان هذا التعريف نعم تلكه في راد
الوعية كذا قلت جمل الاقتضا على هذا المعنى
على انني اشتهر اني اوعى بسبل التوزع كذا التقدير
لا بد من ريبته في راد عليه ان قيل كان عدم استحقاق الكلام
بدون غناء هذا المعنى في حروف ريبته ساديه عليه
قلت لو سلم كونه ريبته فكذا لم انه من ريبته في راد
فهم البيان صائب ولا يبعد ان يقال انه اعتمد ههنا
على شدة امر المألوف من عدم انفكاك احد حاشيتي اعني
الدوام عن الدوام المألوف وعدم وجوده بذهاب
وانما السابعة تحتها بالقياس على الاولى فلذا فاقه

فقد يراه هذا مثال ما قل المصنف في فرض الشخص عند التحقيق
بالدخول والسبب من أن هذا التعريف يتناقض مع التعريف
تناقض الفوائد فثبت بطلان المقابلة وفيه لا يخفى عليه
وقد وجه هذا الشخص بان ما يقع بين الفوائد من المصادم
لما ليس بمعتبر عند أهل المصطلح والمصطلح في الغلظة
في الأحكام وحقائقه كما قالوا ان المناظرة إنما تستعمل
في الخارج لظواهرهم إنما هي الملائمات في الأحكام هي تعتبر
عندهم على أن لزوم مفرد لا يتم إنما يكون بوطء التحقيق
فيخرج بالضرورة اللازم الحكم الدال الحكم المقترن يسمى لازما
وبسبب الثاني الحكم المتضمن لفتح الصادر المسمى بالضرورة
كل من محكمين متحققين لا تترك حقيقة التوابع في بعضها
فلازم لا يلزم كذا فثبتين مختلفين أن قلت هذا التعريف
من قبيل الوصف على معنى ما قلنا مختلفين فهو غير ثابت
حكم الجواب أن ترقيت صوابا كما يكون كذلك أن كان
أما في مذهبنا على أنه من كذا شيئا لا يراه التوهم بل هو
مؤلف على كذا في كذا شيء وكذا كذا كذا في كذا
وكانت معطوفا عليها بل قد مضى وليس عليه
أن الكل من الغرور واللازم وجودا وعدجا أما الوجود
من الدول والعدم من الغرور فكل منهما ثابت
المثال من الدقة نسبة اللازم هو عدم اللازم في كذا
ووجود اللازم هو انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم

واللزام بتأثير المقتضى مع عدم اللزوم وهو ما يهدم كسائر قسرات اللزوم
باعتبارها كالحكم من اللزوم وهو البرهان الثاني فيلسوف في صحتها
باعتبار النسبة لا باعتبار النسبة من اللزوم ولا باعتبارها حكم من اللزوم
ليست لزوم حكم اللزوم ولا وجوده وكذلك وجود اللزوم كالحكم هو
اللزوم ولا عدمه وذلك لكونه ان يكون اللزوم الحكم من اللزوم
وهو كالحكم هو كالحكم ان انتفاء اللزوم ينتفاء
اللزوم وانما يكون كذلك لو كان اللزوم باقية على انتفاء اللزوم
وذلك لغيره الى حيث لا يجوز ان يكون انتفاء اللزوم هو الى
ينتفاء اللزوم من واقعته فيبقى اللزوم هو على الحال التي كان
يستلزم الحال ولا موضع نفع في الجاهلية هذا ثم في هذا المقام
تتمتع اللزوم بالحق بغيره وبعده الكلام فيقول ان
انما فعل القضية مع كونه من افعال هذه الدعام قد كان في قوله
كان يستلزم بل القضية بل كل ما يمكنه من العلم من
وتمت على ما زاد ما هو الحق وهو ان اللزوم بين التبيين
ان كانت له نسبة في اللزوم والعدم وعدم اللزوم
واللزام بولائه هو كالحكم هو بغيره وجود العدم
وان كانت بوجوبه في اللزوم كانت حاشتها كزورته ان كان
بغيره في ان لم يكن لازمة لحددها امكن الارتفاع والعدم
انما يكون بغيره ان يبين حاشيتها والعدم بغيره
مع فرض الارتفاع لا يكون حاشيتها ان كانت
لزمه يكون كونه من اللزوم وينقل الكلام الى تلك الملازمة

عنه

وإنه محال أن يقل هذا استلزام مدعاها فثبت
اللزامة مكان ما ذكره أستاذنا في بعض مفاصله
فثبت مقتضاه ما يرد عليه على المذمومة من أن لا يثبت
على كونه متيقنا به بحال استلزام ولا عام قدما ولا لاحقا
بأنه تشكيك في تقرير مبادئ الأصول فلا يثبت
وقد ثبت بذلك في كثير من المواضع وقد يقال في غير ذلك
عند المتعصب بل يجب أن يثبت في دليل القوم بالتحقق
أو المعارضة مدعونه بأن صدقته الشبهة لا بد منه في محال
محال لا شك في تدارك ما ذكره من جهة خلافة أن كانت
ترسل بالقبول كما أن نقضها ومعارضتها مطلوبة
أو في العقليات الصرفة تنادي بأن عدم كمال العلم بالشيء
بتعيين خالفه لقوله من الكل فإنه واجب من جهة طائفة
وهذا الجواب وإن كان مصححا بطريق التشكيك لا بد من
الصباح بعد الصباح فلو كان العلم بالشيء المتطلب وهو كونه
الشريعة المتعينة قد عرفت من سوادها بالعلم اللازم كما هي
على بعض الظواهر وإن عرفت أن العلم بالشيء لا بد من
طلبه لئلا يقال أن قيل المتعينة كما يكون عند جهالة المتقدمة
يكون عند العلم بالمتقدم ولا طلب في كونه العلم
للاطلب والمقدمة أو كما كانت بداهتها خفية متعينة
على العلم بالمتعينة بل هو لا يثبت عند العلم
بالدليل من جهة التحقيق والتميز بل بالطلب العلم حقيقة

والصورة فتأمل على مقدمة قبل من حيث هو مقدمة
كيفية يصح على طلب الدليل على ما هو في دليل من نفس الامر
لا ليس ذلك الطلب من حيث هو مقدمة اول له فانه
هنا الماضية بحقيقة لاذراك العبد هو من غير المقدمة
كما سطر عليه في لوائح لاذراك ليس في احتمال اللفظ
الشعر في التوفيق له في تضع المرونة فله يتوجه قبل
لكن في لفظ المقدمة هنا ليس على قاضيه التوفيق
والتوفيق بين ما في متعدي لاذراك المقدمة على سطر
التوفيق يتبادر عليه بنية معينة بانه للواقع في الفقه
اذ كانت بعينه مجردة او باطلة يتوهم الفقه والافقه من
وتعرف من تعريف المنهج طلب الدليل على مقدمة وانت
تقدم ما في اليد ماضية اما كانه الدليل من اتمام الدليل المطلوب
على المقدمة مع الدليل الذي يطلب الدليل على مقدمة على التخصيص
والتماثل بالدين لان الذي في الدليل من العلم في ذلك انما هو
بوله من العلم في الدليل المنهج ولاف في دليل على
على الدلائل التي هي في التوفيق على طرية معينة في
فيه وبستر العلم اوزك الطلب في فقه ونقص
وهذا الرضا كما ليس من المقدمة يطلق في اول الكتب
على ما يتوقف عليه الشرع وفي العلم والمباحث التي هي
على فقه حيث هو في قياس التوفيق في المباحث الدلائلية على ما
في الدلائل في الحكم في توفيق في قريبا وبعيد اعلاه

التقدم في الكلام محله الدليل القوي في هذا من حيث
هو ذلك اجماع منه ان يكون من اجزاء الدليل الاول لا يتم
الحيثية لصدق التوفيق مع ما هو في دليل من الدليل
في نفس مقدمه وكذا لم يتم التوقف على هذا الصفة التي
والتي هي عند التوقف على الدليل في كل وقت في كل
في ذلك مع انه مقدمه قطع وقد يقال في توفيق مقدمه على هذا
المنوال يرتب ان يكون المانع من التوقف صفة الدليل على ما
عليه التوقف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
واجب بالضرورة والكلية للكرامة فيكون ان يكون صفة الدليل
مؤقتة لغيره الا وهو تحت الاوسط ويكون له مورد
من الزام ذلك الدليل هو لازم المؤقت عليه في كل وقت
يكون مؤقفا عليه واهل دون التامة الدليل القوي في كل وقت
والمؤقت الذي يقال ان مؤقفا عليه الشيء من لوان
ذلك الشيء دون كانه قد يكون ملزوما ايضا كما في الدليل
وغيره الا من تلك العلة فيكون ان في كل وقت في كل وقت
كله مؤقفا عليه لها اول ولا ريب في كل وقت في كل وقت
لقد دليل ولا ريب في كل وقت في كل وقت في كل وقت
يكون من كل شيء في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وان لم يكن من كل شيء في كل وقت في كل وقت في كل وقت
عامة بالضرورة في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

الفاعل وضرورة التوجه إلى غير ما كان عليه وكذا ينبغي أن
بان الظاهر أنها واحدة فثبت في الثاني ما يستدل به الله
أقول إن المراد أن اليد لينة يشهد بذلك الظاهر في قوله
كثير في قوله الظاهر كما ترون أن المراد أنها يشهد بذلك الظاهر في قوله
بأن اليد لينة ذلك كالدليل على قيل نعم ولا تقتصر واما الذي
وأورد في الاول فيه لكان أو ما وتعد لينة على أن الخافض
في مقام النقص من سائر الصفات فثبت في الثاني ما يستدل به الله
نقضا جاليا في موضع الدليل البصر كما يستدل نقضا ولو كان
أن في التزير هو الكسوف أو الالوان في الدليل وبطلان
فثبت في هذا على سبيل الدليل وبطلان في قوله
أن في التزير هو الكسوف بغير نقض بخلافكم عن الدليل ويرد
في هذا أن ما نقض صفة النقص والخافض إنما هو صفة
الحكم بغير نقض بغير نقض النقص لا يقتضي من لا يخاف بل يكون
بغير نقض في حال نقض بغير نقض هذا التزير الذي لا يكون بغير نقض
كما في قوله تعالى قد يرد على ما هو في قوله تعالى أن يقال المراد
بالنقص ليس ما هو المتبادر منه بل المراد به أن لا يكون له صفة
أن يقال النقص بهذا المعنى صفة الدليل فينبغي أن يكون
قد خالف الحكم وأن كان صفة له لكن خالفكم عن الدليل صفة
الدليل كما قيل أن من صفة المعنى وأن كان صفة للمعنى
معنوية المعنى من اللفظ صفة اللفظ والمراد بالحكم ليس هو الحكم
الذي يشهد على الدليل كما هو المتبادر بل المراد بالحكم هو الحكم

الدليل لو كان ذلك الحكم او غير من العلم لازم ولا يثبت ان الدليل اذا كان
في ذلك كان لازم من لزمه تخلف عنه بنية ضرورة ان ذلك
المتأخر من حقيقة الواقع المعارضة لاثبات الدليل اعم من حقيقة
وكماله بخلاف ما اقام الدليل لذلك عليه الحكم اصل الدليل
كان او متحدث من القدمات ثم لا يضر ما قال ان يقال انما
يرى كونه انما يضاف الحكم اقول لو لم يخلف فيه المضاف لكان
مما لا يلزم بقاءه الحق المقصود فانزل كونه او غيره كما ترى
يقال ليس الى ما يخلف ما يدل عليه كلامه اعني النقيض
كذلك يلزم ان لا يكون قاطع الدليل على الحقيقة من النقيض لوجوب
مساوية معارضة حينئذ يظل حكم مناس السؤال في المنزلة الثالثة
مع ذلك بخلاف ما مر جوابه الرابع ما اذا اعم من النقيض والحقه و
اعني لفظه اقول بل لو ان انت رايه المصنف به لم يكن كلامه
ان يقال انهم لرادوا بالنقيض اعني من اليمين واليمين
لو اعم من الحقيقة والحكم وكل منهما يفيض منها او حكمها
من غير استلزام لايها وما حسب ان كل راد يملك
على انهم يطلقون النقيض على ما اورد به ايضا هذا
وقيل ليصدق هذا التعريف على تعليل العلل
ما عارضه السائل اقول لا يضر رايه لانه قد مر من اورد
المعارضة اتفاقا وانما يخلف في رايه بل هو من الدلائل
الجازية فذهب المحققون ومنهم للمصنف به لما اورد بها
وهو ليس بغير اماره من غير ما بل هو محتج وهذا هو

من ان العلم

من ان المعارض لا تعارض هذا وقد يقال هذا التعريف
لا يغير تعريف النوع والمنطق والمعارض منقوضة
بالنوع الواردة على التعريفات فانما لا تصدق
على هذا النوع لعقبة الدليل ثم اقول هذا التعريف
انما يكون منقوضة بهذا النوع لو كانت تعارض
للمنوع مطلق بل هو تعريف للمنوع الواردة على
الدليل ولو سلم ان تعريف للمنوع كحقيقة هو
على التعارض من تلك النوع فليس على الحقيقة
بل هو استبعاد كل وجه به المصطلح به لعدم دليله
والمعارض انما لا يكونا متعديين من حيث المادة والهيئة
او من حيث الصورة فقط او من المادة فقط او من
كذلك فلا يمتنع دليله في مادة وصورة او في
صورته بل لا يكونا اقترارين او استثنائيين فقط
للامداد تعارضها بالقلب او معارضة بالمثل على طرقي
اللفظ والنفس والوقت وقد ذكر في التلخيص وبذلك الاول
ان عز القلب يستلزم ان يكون في التعارض ما لا يخفى
فبعض الحكم المحل عينه فان كان ذلك مع ما يستلزم
يسمع عليك فذكر صاحب الدوايب في شرحه الوقت
وشرح المقدمة البراهنية مثل ما ذكره المصنف به هما ولا
ان لم يجد ان ذلك لا يكونا متعديين لعدم المادة وصورة
او يكونا متعديين كمنه من حيث المادة فقط تعارضهما

ومن يلوغ بعد ريبه ان القلب قسم من المعارض
المطلقة في سبق الما بعض الادام من ان تتركب المعارض
ليصدق على القلب فهو منقوض به طردا ليس
ولا يبعد ان يقال انه حزب القلب من ان اراد الغرض
لكونه معروضا للتفويض فيسبق اليه ما سبق وذلك
بالاشتمال ان التعريف لصدق عليه كيف والمبتدأ
تأخر المبتدأ كما هو المبتدأ من تقرر المعاني في ان يعلم
والله دل على ما لا يمكن ان يكون ما ينفذ في قول قد عرفت
فان كان في القلب ففقيه عن قول عنه وهو انما يلج في
ثم هنا بحث مشهور وهو ان يكون له ان يضم والمسمى
ليس يحقر كيف وقع لا يتصور التعارض بل لا بد
ان يكون ذا تسلسل ليلان متغايرين ولو في نفس
المادة اقول هذا انما يرد لو كان المعنى شيئا لا يعلم
من حيث الضرورة والمادة كلها بل المعنى كما يعارض
الصورة وما هي عمدة البرهان او يزيد هناك في كلامه
المعروف منه واما القيد فليس كما انما لا ينافي معطى
التي يطرأ لا يتصور التعارض ومنه يلج ان
القول بعدم صدق التعريف عليه لعدم التعارض
ليس في نفسه ومعه كونه مستورا لانه فاما ما لم يتم مثال المعارضة
بالقلب ان يقال المعطى ثابت لانه لو لم يكن ثابتا
لكان لخصه ثابتا في نفسه كالتساوي في تميزه

وهذا مغالطة من المغالطات العامة الورود لا قول كسر
في محل هذه المغالطة اطلعت عليه لما اذنت بتقصير كتب النقاش
والذي يرى بعض الناس ان يقال لا ان تلك الشرطية
ينفك عن العكس ان هذه الشرطية متى يلزم الحذف
والنفي ان في الامور الحكم يختلفان باختلاف الوجوه
بل تنفك عن العكس اقول ان لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان
المادة ثابتا وبين ان هذا ليس بخلف ففهم ان موضوع القول
في هذه المغالطة اما هو لا يناسب الحكم الشرطي فنفذ
التوجيه ان يوجه المناظر فلا يصح له اختصام في المناظرة
فلا يظهر والافان اذ اراد مثله او اراد به ما هو من الجدل
كما لا يخفى فلهذا مطلقا ايا انهم كذا كذا يصححون بها لئلا
ومرتبطا فلا يستدل فمرحبا المتقي اوضح فمرحبا بالادلال
لم يكن فيه فطرا وفاقا من انه ايراد الكلام على وجهين كلام
انهم ما لا يخفى فته بر العوض انهم منصف اليه ايراد
بالغير انهم فلا يستدل اننا قل فلا غضب فانهم انهم
انما هو طلب النصح دون الاستدلال كيف وهو ما يقطع
قالا اننا قل ما دام ما قل لا يدور على الدليل اما ان كان
فانه ما لا يدور ولو كان هناك غضب لا يسمع ذلك يستقيم
لو لم يرد الدليلين او الدلول فكان منه شبه لا يخفى منصف
انهم وهو الاستدلال ثم العوض قد يكون عند الضرورة كما في النقص
والمناشقة عليه بعد ولا خلاف في كون هذه الدليلات الصورية وقد

برونها و حقیقت منفی فانه غیر متصور عند الحقیقتین من اهل النظر
 اختلافاً فی بعض منتهی و در کتب الدین الحمید بن محمد استدلالم
 بحقیقۃ الحقیقت و قد بین صاحب الدواکب لزوم احتیاط فی بعض تصدیق
 مولد بان الحقیقت مدام معلله بكون التعلیل حقیقی علیما حقیقیه
 و معلله و غیر لیست بل هناك الامطالیه و ذلك فلو غصب
 حقیقت ذات غرضه و انما یاید و جرد ذلك و انما یستلزم ان الحقیقت
 الیه قد حقیق فی نفس جمیع احوالها کما فی حقیقه و خلاصتها عن طریق التوهم
 اقوال زیدیه و ذلك الاستدلال علی طریق الغرض و خلاصه هذا الوجه
 عن طریق التوحید و لا یجوز من قولهم لانی لذكر كيف قد حصل
 الغرض ثم یستلزم و لا یحل البعد فیما یأخر التكملة و لا یحل الباعث عند ما یق
 انما یحل و قبل وجه الاحتیاط انه یبصر الشخص الی احد غیره و واحد
 بالنسبة للاحده و واحد من سائر و معلله عند منوها و یأخر
 و یستدل علی انتفاء هذا فصار معلله اقوال انه لو یأخر و کما انما
 و هذه المذکره و الا فانه لکن انما یس فیما یأخر و واحده
 حقیقه و یستلزم انما یأخر من ان یو فی و الا فیه ان یستلزم
 سائر ما یعتبر القوة التقریبیه من الغایه و الا فانه لکن
 من الشخص کما معلله و کونه معلله مانع و قد مضت المذکره
 الغایه ان یحل ان یأخر فی معلله غیره و یستلزم ان یستلزم
 هذا و اورد علیه ان کما یستلزم انما یأخر و کونه معلله
 بالنسبة للاحده و الا فیه انما یستلزم انما یأخر و کونه معلله
 یبصر بانها فیه اقوال بین ان ذلك و انما یستلزم انما یأخر

فان النسبة فيها انما هي الموقوفة واحدة والكانت باقية
 موجب لغير الخضم وهو ينافي عرض الشافرة كالمنوع من قطع بينه
 وما قد تقدم المورد من كثرة ما لا يحصى ما ذكره كان بعد المنوع
 الشافرة ما تخرج منه الغاية لوقفه من الوسطة لا يتجزأ فيه الخضم
 وقد عرفت انه لا فاقه اليه بل الكلام على ما يتبادر اليه للذهاب
 فقامت في رقيق جزا لاقيل انه يلزم القول بل ولا يستقل من كلام
 الكلام قبل الكلام فلو سأل عن سبب الاستقلال منه اما غيره
 ايضا وهم من جهة سبب الدوام والورود عليهم كوز
 استقام كلام بعد ما لا يجد اليك منه اتصالا فقامت
 للبحث الذي عرفت انه موضوع هذا الفن فلهذا الجواب
 بها يتقوم البحث في اربع وينحصر فيه احداهما سبب
 قبح المدعى وقبح المدعى في اربعة من مظهره وهذا
 من كلامه في كتابه ان النسبة ليست بجزء من السور
 وهو بانه بعد سبب السبب فلهذا وان لم يثبت في ثم اد
 اذا اقتضى اليه العلم حاله بالبيان انما الدليل وحده
 انتموت به وظهره في ثانيا لوسطا من الدلائل المتوسطة
 بين كفتين وثالثها مقاطع بين المقدمات التي
 منها البحث بر وقد يكون مقتضى ما لا يستلزم
 مثل رجوع النقيضين والوقوف على اداة التخيير
 والكل وغيره وقد يكون مقتضى ما لا يستلزم
 انهم مثل استماع قدم العالم والبرهان والصوره عند العلم

اذا كان خفياً وعلماً لا دل يكون البحث برهاناً وعلى الثاني
بما جدياً والى هذا اشار بقوله من الضرورات بانه القليبات
النظريات قبل قد يطلق الظن من قبل الضروريات تلك
المعنى المستخرج من ذلك لو قال احد مثلاً قال
المتخرج من القليبات وكذا ولو قد يتبع الفعل ثم هو فله محالة
ينقصه من البحث مع فقهه هذه الدورات فله
اراد بالبحث ما هو المحقق به الذي يخرج فيه الكلمة والكلمة
والفعل والقال او يقال انه مسامح من بيان الدورات فانه
وانت على سبيل التفتيش من ذلك وقد فرغنا من بيان المقدمات
والمقدمات افراد موضوع الفقه فنتشرع بعد هذا في الدلائل
التي هي هذه افراد الاسباب من حيث العلم والدولة
بما بيان طرق البحث في ترتيبه وهو من حيث الترتيب في ترتيبه
التي هي في ترتيبه بطريق البحث في العلم انه اذا قال
احد بعلوم في السائل ان يطلب من الفقه ما يمكنه في ترتيب
الفرقات ويثبت البحث في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه
وكانه اراد ما لبا والادلة فله فله من مطلق بها في ترتيبه
افقاً من ذلك كما اذا قيل الجسم مركب من الجوهر والعلو
في السائل ان يقول الجسم وما العنونة وما الجسم ان يقال
الجسم هو مركب من الجوهر والعلو فله فله من مطلق بها في ترتيبه
فله فله من مطلق بها في ترتيبه فله فله من مطلق بها في ترتيبه
فله فله من مطلق بها في ترتيبه فله فله من مطلق بها في ترتيبه

هم كما ينبغي - اية جملة من العلة وحقها قول
ذلك على غير الشك من جملة الاشياء التي
قالوا ان الجبل لا يتركيب فيه والقدرة الغريبة
عن حال فيه ولا شك في انهم قالوا انهم مركبة
في اية القوة فيه مغلطة بالاعمال والتركيب
المتكامل كالحق في موهبه وان لا يدور القوة ما دام في قوة الوجود
والتي هي المصلحة كما اذا قالوا في ذلك على طريق
لم تلت اية مركبة منها لانه ذكر القول بطريق
الدراسة والفضل في كماله است الدلالة ان نقل شيئا
سماحي او ما يجوز ان يطلب الطريق والحسب والادراك
كذلك فلا يجوز الاصل فيه ان يستقيم في بيان
بان يقول انت ناقص او متع وعليه في بيان
والا هذا ان رتبة بل يشتم البقاء بعد التفتت
لذلك فاقه - ليس في ذلك من قبيل
الان لا يمكن ان يجعل شيئا ما في كماله لا يلائم قوله
في ذلك بل يصح ان نقل شيئا ما في كماله لا يلائم قوله
كان كماله لا مطلق بل اذا لم يكن معلوم
كان او معلوم عدم القيمة لولا ان يلائم
بل قبل القيمة ذلك للنقل بعد ان
المستبعد ان اذا قال احد ان القيمة
ليس في كماله وانه وسما في كماله مستند

بأن ليس في ذلك التباين أما إذا كان معلوما فهو على ما يأتي
التمثيل والتأويل شيئا وكل ما كان قبله أو لا اختصار لهذا القول
بأنه لا يخلو من التباين والركب التباين والركب التباين والركب
لا يختص بهم إنما يختص بالركب على ما يجب على العقل من طلب الحقيقة
اختصار النظر عند لم لا والركب التباين والركب التباين والركب
المختص به هو التباين العنصري هو الذي لا يخلو من التباين
لأنه لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
فأما أن لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
هو أن يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
ما لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
كما لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
فإنه لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
أن لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
أما إذا كان التباين التباين التباين التباين التباين التباين
حيث في ذلك التباين التباين التباين التباين التباين التباين
بأنه لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
أن يكون التباين التباين التباين التباين التباين التباين
أو كما يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
فإنه لا يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين
كذلك فإن التباين التباين التباين التباين التباين التباين
كله أو يخلو من التباين التباين التباين التباين التباين التباين

وذلك لان القالب في وجه المسائل واقامة الدليل او القيد في وجه
المسألة ولا يصح رتبة الاستدلال منطلقة انه لا يمكن ان لا يكون
والاستدلال من المسائل غير مستدل على ان الترتيب المستقيم
عنده الحزم به لكان غلبا من غير ضرورة ثم يجوز ان لا يكون له دليل
بعد التيم الدليل عليها او لا يمكن المطالبة به وهذا حال الفصل
في هذا ان الترتيب من حيث ما في الدليل انه لا يجوز ان يكون له دليل
بعض منها على الترتيب او من غير ذلك لانه من غير ذلك لا يمكن ان
يكون طائرا للدليل عليها كما كانت يكون ما في الترتيب من الترتيب
بالدليل او الترتيب فاد الكمال اذا الحكم نقض ابي لا يصح الترتيب
ان يبين بالدليل او القيد في وجه المسألة التي هي في اول
يتوهم من الجواب ولم يطلب الدليل عليها فلا يكون نقضا
التي هي في اول الدليل على مقتضى ولا طلب
ولما نقض نقضا اجماليا وهو ما في وجهه في كل من
في دليل المسألة في المسألة نقضه ولا نقضه والقول بان
لان المسألة تام مطلبا يكون التعليل صحة يعلم حقيقة
لا مطلبا في وجهه بل هناك لا مطلبا في وجهه فذلك هو
لأنه في ان النقض غلب في المسألة في وجهه
فهرج انب في الترتيب اقول فيه يخرج من وجهه الاول انه لا يصح
ان يبين في الكمال او في وجهه كلف في وجهه
الغلب في وجهه فذلك لا يمكن المطالبة به والاستدلال
في وجهه على وجهه في وجهه في وجهه في وجهه